

سأل المطوع عن أسباب تأخر مشروع وصلة جسر ناصر وكبد الخنفور لتعديل نسب البناء في السكن الخاص



سعد الخنفور

قدم النائب سعد الخنفور باقتراح بقانون بتعديل بعض نصوص قانون تنظيم البناء في السكن الخاص.

ونص التعديل على أن تكون نسب البناء موزعة على 4 طوابق (أرضي + أول + ثان + ثالث) ولا تحسب مساحة السرداب من ضمن نسبة البناء المقررة ويسمح ببناء سرداب على كامل مساحة القسمية. ويجوز بناء سرداب والطابق الأرضي والطابق الأول والطابق الثاني والطابق الثالث بنسبة مختلفة ومتفاوتة تخضع لطبيعة ومتطلبات التصميم المعماري شريطة الالتزام بالارتفاعات التي حددها القانون من نظام البناء في السكن الخاص.

ولا يجوز تطبيق القانون على السكن الخاص قسماً من البناء في السكن الخاص باثر رجعي، ويستثنى من ذلك من تجاوز البناء بأكثر من طابق في السكن الخاص.

ونصت المذكرة الإيضاحية على ما يأتي: نظراً لتزايد أعداد طلبات السكن الخاص، حيث بلغت

يجوز بناء سرداب والطابق الأرضي والأول والثاني والثالث بنسبة مختلفة ومتفاوتة تخضع لطبيعة ومتطلبات التصميم المعماري

الطلبات حتى تاريخ تقديم هذا التعديل نحو 120 ألف طلب إسكاني أمام الهيئة العامة للرعاية السكنية، وهو ما يجعل المواطن ينتظر لسنوات طويلة على أمل الحصول على بيت لعائلته، كما تعاني كثير من الأسر الكويتية من ارتفاع الإيجارات الذي يزيد من أعباء الأسر الكويتية، ولاسيما أن طبيعة الأسر الكويتية تفضل أن تعيش في بيت واحد، هروباً من ارتفاع الإيجارات فضلاً عن عدم ملاءمتها لطبيعة الأسرة.

ونص التعديل الأول على السماح ببناء «طابق إضافة إلى السرداب والأرضي والأول والثاني والثالث، وسيتيح هذا التعديل تمكن رب الأسرة من جمع أسرته تحت سقف واحد. ونص التعديل الثاني على عدم تطبيق القانون باثر رجعي على مخالفات البناء في السكن الخاص، لمن قام ببناء طابق ثالث (إضافة للسرداب والأرضي والأول والثاني) مع التشديد في تطبيقه لمن تجاوز فوق هذا.

من جانب آخر، وجه سؤالاً

إلى وزير الأشغال العامة م.عبدالرحمن المطوع قال في مقدمته:

إنه منذ سنوات طويلة تعثر مشروع وصلة الجسر الواقع على الدائري السادس الرابط بين منطقتي صباح الناصر وكبد، وقد تسبب تعطيل هذا المشروع في اختناقات مرورية على مدار السنة ولاسيما أنه يقع على دائري رئيسي ويربط منطقة كبد بمختلف المناطق. وقد مرت سنوات طويلة من دون أي أمل في أن تقوم الوزارة بوضع حد لهذه المشكلة المزمنة التي أجبرت كثيراً من مرادي هذا الطريق المهمل إلى تغيير وجهاتها هرباً من الاختناقات التي يسببها تعطيل هذا المشروع. وسأل عن خطة الوزارة للفترة المقبلة لمعالجة تأخر هذا المشروع طوال السنوات السابقة وهل قامت الوزارة بطرح المشروع على شركات أخرى لتنفيذه؟ وما الإجراءات التي اتخذتها الوزارة مع المقاول الذي تسبب في تعثر هذا المشروع؟



صفاء الهاشم

هل هناك غرامات تأخير على الشركة المنفذة للمشروع؟

1 - ما مدى صحة هذا الخبر؟
2 - إذا كان الخبر صحيحاً فمتى تم توقيع هذا العقد؟

لم تحصل الوزارة حقوق الدولة من غرامات التأخير القانونية بالمخالفة لقواعد العقد المذكور وكل ملحقاته الفنية والمخططات الخاصة به. 3 - وفقاً لقانون المناقصات العامة وقواعد المحاسبة في وزارة الأشغال فإنه يجب عدم توقيع عقود جديدة مع شركات لم تسدد كامل التزاماتها المالية للدولة لاسيما إذا تم توقيع غرامات مالية عليها لتخلفها عن استكمال مشاريع سابقة. 4 - دون في تقرير ديوان المحاسبة 2014 - 2015 ص 280 وما بعدها، أن الشركة المذكورة سبق أن تخلفت عن سداد غرامة مالية أوردتها التقرير بقيمة 30,184,527,000 (ثلاثين مليوناً ومائة وأربعة وثمانين ألفاً وخمسمائة وسبعة وعشرين ديناراً) وذلك في الفقرة (ج) في صفحة 580 من تقرير ديوان المحاسبة 2014 - 2015. 5 - والسؤال الأهم هو لماذا

ومن هو الوكيل المحلي له؟ وما الفترة الزمنية المحددة لإنجازه؟ مع تزويدنا بصورة العقد المذكور وكل ملحقاته الفنية والمخططات الخاصة به. 3 - وفقاً لقانون المناقصات العامة وقواعد المحاسبة في وزارة الأشغال فإنه يجب عدم توقيع عقود جديدة مع شركات لم تسدد كامل التزاماتها المالية للدولة لاسيما إذا تم توقيع غرامات مالية عليها لتخلفها عن استكمال مشاريع سابقة. 4 - دون في تقرير ديوان المحاسبة 2014 - 2015 ص 280 وما بعدها، أن الشركة المذكورة سبق أن تخلفت عن سداد غرامة مالية أوردتها التقرير بقيمة 30,184,527,000 (ثلاثين مليوناً ومائة وأربعة وثمانين ألفاً وخمسمائة وسبعة وعشرين ديناراً) وذلك في الفقرة (ج) في صفحة 580 من تقرير ديوان المحاسبة 2014 - 2015. 5 - والسؤال الأهم هو لماذا

..وتقترح ربط رخص القيادة بإذن العمل لمنع التزوير والاستثناءات

4 - أرشفة الملفات الخاصة برخص القيادة إلكترونياً تفادياً لضيعها أو تلفها.
5 - منع امتلاك الوافد أكثر من مركبة.
6 - لا يجوز امتلاك الوافد مركبة ما لم يكن يحمل رخصة مرور كويتية، وإيقاف ترخيص ما يزيد على مركبة واحدة فوراً.
وبررت اقتراحها بالآتي:
تماشياً مع خطة الحكومة في توسعة ورفع الطاقة الاستيعابية للطرق، وما تشاهده البلاد من اختناقات في الحركة المرورية، وخصوصاً مع وجود مشاريع التوسعة لبعض الطرق العامة، مما تزيد الخناق على مرور المركبات في الوقت الحالي، وحتى تنقادي التماهي في هذه المشكلة وتبقيتها.

قدمت النائبة صفاء الهاشم اقتراحاً برغبة يتضمن الآتي:
1 - إيقاف إصدار رخص القيادة (أول مرة) للوافدين (باستثناء خدم المنازل مادة 20) لمدة عام ويجدد الوقف لحين وضع حلول لازمة للاختناقات المرورية ووضع ضوابط جديدة حتى الانتهاء من مشاريع الطرق الجارية.
2 - ربط آلي لرخص قيادة الوافدين بإذن العمل منعا للتزوير والاستثناءات، تسقط من خلالها رخصة القيادة في حال فقد الوافد شرطاً من شروط استخراج رخصة القيادة.
3 - عدم استخراج أي رخصة قيادة لأي وافد ما لم يكن يحمل رخصة قيادة في بلده مصدقة من الخارجية ومن سفارة الكويت في بلده، ولا يجوز الاستثناء في ذلك.

عسكر: ربط مخرجات التعليم بسوق العمل



عسكر العنزي

قدم النائب عسكر العنزي اقتراحاً برغبة بربط مخرجات التعليم باحتياجات سوق العمل للحد من مشكلة البطالة عن طريق الآتي:
1 - قيام ديوان الخدمة المدنية سنوياً بتحديد الوظائف التي يزيد عدد طالبي شغلها من الكويتيين، من خريجي الجامعة وهيئة التعليم التطبيقي والتدريب، عما هو معروض منها من درجات وظيفية، وكذلك تحديد الوظائف التي يوجد بها عدد كبير من الدرجات الوظيفية الشاغرة والتي تحتاج لمن يشغلها من الكويتيين، وقيام الديوان بمخاطبة وزارة التعليم العالي بنتك البيانات قبل بدء العام

الدراسي بوقت كاف لتكون تحت نظر وزارة التعليم العالي عند تحديد نسب القبول في تلك التخصصات بالجامعة والتطبيقي لتكون متناسبة مع احتياجات سوق العمل لها. 2 - قيام وزارة التعليم العالي بإيقاف القبول في التخصصات بكليات الجامعة ومعاهد التطبيقية والتي يوجد بها اكتفاء في سوق العمل. 3 - قيام وزارة التعليم العالي بتخفيض نسب القبول بالجامعة والتطبيقي في التخصصات التي يحتاجها سوق العمل ولا نجد من يشغل وظائفها، ويرر عسكر اقتراحه بالآتي: نظراً لما يشهده سوق العمل من خلل شديد في عدم

اللجنة أكدت ضرورة الالتزام بضوابط التوظيف مع الميزانية الجديدة «الميزانيات»: خلل واضح في العمليات الاستثمارية لبيت الزكاة



عدنان عبدالصمد

ناقشت لجنة الميزانيات والحساب الختامي ميزانية بيت الزكاة للسنة المالية الجديدة 2018/2017 وحسابها الختامي للفترة الممتدة من 17 فبراير 2015 حتى 31 مارس 2016 وملاحظات الأجهزة الرقابية بشأنه.

وقال رئيس اللجنة النائب عدنان عبدالصمد في بيان صحافي، إن إدارة التدقيق الداخلي تعاني من نقص في موظفيها، وإن أعمالها التدقيقية لم تشمل الجوانب كافة بل اقتصر على 4 أمور من أصل 10 بالمخالفة للقرار الوزاري الصادر بهذا الشأن. وأضاف أن الأجوبة لم تكن واضحة فيما إذا كانت المحفظة الاستثمارية لبيت الزكاة والبالغت نحو 46 مليون دينار ضمن نطاق عمل هذه الإدارة أم لا، وبخاصة أن ديوان المحاسبة يشير إلى وجود خلل في العمليات الاستثمارية ومنها الدخول في استثمارات من دون دراسات جدوى ووجود خسائر غير محققة.

وأشار عبدالصمد إلى أن الأداء الاستثماري لم يكن جيداً، بالإضافة إلى عدم تناسب بعض التخصصات وخاصة من هم في الوظائف الإشرافية مع طبيعة القطاع الاستثماري ومنها دبلوم مراقبة المباني مثلاً.

وأوضح أن اللجنة سبق أن بينت مراراً تحفظها على الأداء الاستثماري بشكل عام وعلى استثمارية استثمار بيت الزكاة لفوائض المالية المتحققة من معونة الدولة لبيت الزكاة والبالغت نحو 13 مليون دينار بشكل خاص بدلاً من صرفها للمستحقين. وأكد أن لدى اللجنة فتوى من قطاع الإفتاء بوزارة الأوقاف تفيد ببطلان الجهد في وضع فوائض الأموال بصورة مجدية ومأمونة، وأن يسند الإشراف عليها إلى ذوي الكفاءة والخبرة وعدم جواز استثمارها إذا كانت

هناك حاجة ماسة لصفوفها. ودعا عبدالصمد بيت الزكاة إلى التقيد بتلك القواعد، وأن يتم التدقيق على المحفظة الاستثمارية من قبله هو وديوان المحاسبة أيضاً. وشدد على ضرورة الالتزام بضوابط التوظيف مع ميزانية السنة المالية الجديدة والمقدرة بـ 50 وظيفة جديدة مع الإعلان عنها بالصحف تحقيقاً لتكافؤ الفرص والمساواة، واتخاذ ما يلزم لتلافي ما شاب التعيينات السابقة والبالغت 80 وظيفة والتي لم تراعى فيها ضوابط الإعلان عنها.

واعتبر أن استمرار ملاحظات الأجهزة الرقابية على شؤون التوظيف لسنوات بات أمراً غير مقبول، لافتاً إلى أن اللجنة سبق أن رفضت ميزانية بيت الزكاة لكثرة الخلل في هذا الجانب. وبين عبدالصمد أن معظم ملاحظات ديوان المحاسبة متمحورة حول عدم اعتماد لوائح بيت الزكاة من قبل ديوان الخدمة المدنية ووجود ملاحظات بصرف مكافآت وبدلات من دون وجه حق، إضافة إلى عدم تقديم بيت الزكاة ما يثبت بقيامه باسترداد تلك المبالغ لكثير من تلك الملاحظات.

وأكد أنه رغم امتناع جهاز المراقبين الماليين عن صرف عدد من الاستثمارات إلا أنها تصر من قبل المدير العام ومنها على سبيل المثال صرف مكافآت لفرق عمل تمت أثناء الدوام الرسمي وبعض موظفي تلك الفرق لم يحضروا أصلاً وصرفت لهم مكافآت تم استردادها لاحقاً. وشدد عبدالصمد على ضرورة تمكين الأجهزة الرقابية من القيام بدورها في ضبط المصروفات والإطلاع على أسباب الامتناع عن الصرف ومعالجتها أولاً بأول تلافياً لتكرار مثل هذه المخدّ مستقبلاً.

وكشف عن أن بيت الزكاة

كويت جوائز
NEWKUWAIT

جائزة الكويت الدولية لحفظ القرآن الكريم وقراءته وتجويز تلاوته

Kuwait International Prize of The Holy Quran
Prix International Du Koweit Du Saint Coran

عن فتح التسجيل فيه مسابقة الفرع الرابع كأفضل مشروع تقني لخدمة القرآن الكريم للمشاركة يرحبه زيارة موقع الجائزة الإلكتروني: www.kuwaitprize.org

شروط المشاركة:

- 1- أن يكون المشروع متعلقاً بالقرآن الكريم وعلومه.
- 2- أن يكون المنتج في موضوع المسابقة.
- 3- أن يكون المنتج (موقعاً إلكترونياً أو تطبيقاً إلكترونياً أو جهازاً إلكترونياً).
- 4- أن لا يكون المنتج قد فاز في أية مسابقة.
- 5- أن يدعم المنتج إحدى اللغات الحية (العربية، الإنجليزية، الفرنسية، الفارسية، الأوردو... غيرها).
- 6- أن يكون المحتوى السري (نص قرآني أو غيره) مدقق وموثق من قبل جهة رسمية معتمدة.
- 7- أن يكون المنتج قد وضع قيد التطبيق الفعلي أو قابلاً للتطبيق الفعلي (جاهزية التسليم).
- 8- المشاركة للأفراد والمؤسسات وتكون المشاركة فقط بالمشاريع وليس مطلوب ترشيح أشخاص للحضور.
- 9- يقدم خطاب باسم صاحب المشروع وبياناته الشخصية موجه لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية مرهفاً تصورياً كاملاً مكتوباً عن المشروع موضحاً فكرة وأهداف المشروع

الدورة الثامنة
15 - 22 رجب 1438 هـ الموافق 12 - 19 إبريل 2017 م
في فندق شيراتون - الكويت

www.KuwaitPrize.org